## بناء الدولة

صنعاء/سبأ
عقد فريق عمل بناء الدولة المنبثق عن مؤتمر الحوار الوطني الشامل اجتماعاً له أمس برئاسة رئيس الفريق الدكتور محمد علي مارم، استغرق في جانب كبير منه في التداول بشأن اللجنة التي سيكلفها الفريق بإعداد تقريره النهائي الذي سيقدمه إلى الجلسة العامة القادمة لمؤتمر الحوار.
وتطرق النقاش إلى مضمون التقرير المرتقب، وإلى مكوناته، فضلاً عن قوام اللجنة التي ستقوم بإعداده.
واختتم النقاش حول هذا البند بتشكيل لجنة مكونة من 16 عضواً، عقدت أمس أولى جلساتها وشرعت في العمل على صعيد إعداد التقرير المرتقب لفريق بناء الدولة.
بعد ذلك ناقش الفريق جزءاً من الرؤى التي تقدمت بها المكونات السياسية فيما يخص المحاور السبعة لبناء الدولة اليمنية.
وأقر الفريق مواصلة النقاش حول هذا البند في اجتماعه اليوم الأحد بمشيئة الله تعالى.

## المصالحة الوطنية

أقر فريق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية والقضايا ذات البعد الوطني المنبثق في مؤتمر الحوار الوطني الشامل الإطار الزمني الذي سيشمله اهتمام الفريق ضمن التقرير العام الذي سيقدمه إلى الجلسة العامة القادمة.
وقرر الفريق في جلسته اليوم برئاسة رئيس الفريق الدكتور عبد الباري دغيش احتساب الفترة من 1962م للمحافظات الشمالية و1967م للمحافظات الجنوبية والشرقية، محددا قوام اللجنة التي ستقوم بزيارة ميدانية إلى كل من محافظات عدن وأبين ولحج خلال هذا الأسبوع، والتي ستضم 13 عضواً من أعضاء الفريق.
وحضر جانب من الاجتماع نائب رئيس مؤتمر الحوار الوطني الشامل سلطان العتواني، وأمين عام الحوار الوطني الدكتور أحمد عوض بن مبارك حيث شددا على أهمية الأخذ بعين الاعتبار بأن مهمة اللجان الميدانية في المحافظة لا يندرج ضمن مهمة تقصي الحقائق بل الاطلاع على طبيعة الأحداث والمشاكل وبما يساعد في صياغة الرؤية بوضوح كامل ولا يعرقل إعداد التقرير النهائي المطلوب من كل فريق.
من جانبه أكد رئيس فريق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية والقضايا ذات البعد الوطني، الدكتور عبد الباري دغيش على أهمية تغليب المصلحة العامة والتحرك باتجاه إنجاز المخرجات المتفق عليها ابتداء في خطة عمل الفريق.
وشدد على ضرورة عدم إضاعة الوقت في الخوض في تفصيلات لا تفيد في توجه عمل الفريق.
داعيا إلى التركيز على التوصيات والمقترحات من قبل كل مجموعة فرعية وبما يساهم في إنجاز تقرير الفريق في الموعد المحدد.

### أمام (استقلالية الهيئات)

## مقترح لإنشاء المجلس الأعلى للشباب والجهود الحكومية في حماية البيئة

استمع فريق استقلالية الهيئات إلى ورقة عمل عن "مقترح لإنشاء المجلس الأعلى للشباب " أعدها ريدان عبدالعزيز السقاف طرح فيها أهمية وجود مجلس أعلى للشباب في اليمن وذلك ادراكا للتحديات الكبيرة التي تواجهها فئة الشباب وتمكينهم من لعب دور إيجابي في بناء الوطن.
وقال إن المجلس سيكون أرضية لمشاركة الشباب في عملية صياغة السياسة العامة للدولة مع كافة الأصعدة، موردا الأهداف الرئيسية للمجلس والمتمثلة في تطوير وتنفيذ السياسة الوطنية للشباب والرقابة على أجهزة الدولة التنفيذية وتقويمها باتجاه تحقيق أهداف وغايات السياسة الوطنية للشباب وغيرها .
وتطرق إلى آلية عمل المجلس الأعلى للشباب في 12 بندا تؤكد على وضع نصوص دستورية تنص على استقلالية المجلس ودوره التوجيهي لا يتبع مجلس الوزراء وبتوجهات تستند على قرارات الجمعية العامة للشباب التي تتكون من عدد محدد من الشباب يتم اختيارهم بناء على لائحة مرجعية ومفاضلة لأربع سنوات لا غير شبيهة باختيار مرشحي الشباب في مؤتمر الحوار .
من جهة ثانية عرضت ورقة عمل قدمها الخبير فيصل أحمد قاسم تحدث فيها عن البيئة والدور الرسمي الحكومي في حمايتها.
وشدد على الدور الحقيقي للدولة في حماية البيئة عقب قيام الوحدة حتى الآن بإنشاء المجلس الأعلى للهيئة ثم تحويلها للهيئة العامة لحماية البيئة تتبع وزارة المياه والبيئة وكذا إشكاليات تدهور عناصر البيئة..
وأكد على أهمية تحويل الهيئة إلى دور رقابي على البيئة لتقوم بعملها على أكمل وجه.
وناقش الأعضاء عمل المجموعات أثناء نزولها الميداني إلى أمانة العاصمة والمحافظات.

### وفقاً لرؤية الحراك الجنوبي

# طمس الهوية .. تدمير البنى .. القتل والإقصاء ونهب الثروات أبرز محتويات القضية الجنوبية

**الثورة /**
**«» أستمع فريق عمل القضية الجنوبية في جلسته أمس برئاسة رئيس الفريق محمد علي أحمد إلى آخر رؤى المكونات السياسية حول محتوى القضية الجنوبية والمقدمة من الحراك الجنوبي .**
**وتناولت الرؤية في 58 صفحة المحتوى السياسي للقضية الجنوبية والمحتوى القانوني والمحتوى الثقافي والاجتماعي، فضلا عن تدمير البنية المؤسسية والبشرية للجنوب، ، ونهب ثروات ومقدرات الجنوب الى جانب المتقاعدين الأمنيين والعسكريين كما أرفق مع الرؤية عشرة ملاحق موزعة على الفين و474 صفحة .**
**وجاء في الملخص التنفيذي للرؤية مايلي :**

لا يمكن الفصل بين الجذور ومحتوى القضية الجنوبية، فجذور القضية هي جزء من محتواها وهي الأسباب التاريخية الحقيقية لمحتوى القضية بأبعادها المختلفة السياسية،الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية وغيرها.
فرضت السلطة الخفية في صنعاء بعد عام 1994م نموذجها على الوحدة وعممت نظام الجمهورية العربية اليمنية كله، نظام أللادولة، نظام القبيلة والعسكر وعلماء السلطة، نظام تمركز السلطة والثروات بأيدي القوى المتنفذة في صنعاء. ولإدراك هذه المراكز لعمق مدنية شعب الجنوب عملت على اتباع سياسات ممنهجة لمحو هوية وثقافة ومدنية شعب الجنوب، خلق الثأرات والنزاعات القبلية، القضاء على المؤسسات العسكرية والأمنية. لقد طالت الحرب وبعدها كل شيء في الجنوب وما ألفه واعتاد وتعلق به من تاريخ ورمزيات ومن حضور حقيقي للدولة والنظام والقانون، عملت هذه المراكز المنتصرة بعد حرب 1994م على إلغاء الجنوب شعبا وهوية ودولة باتباع السياسات التالية:
طمس هوية وثقافة الجنوب
تدمير البنية المؤسسية والبشرية للجنوب
القتل والإقصاء للكوادر الجنوبية
نهب ثروات ومقدرات الجنوب
المحتوى القانوني:
إن شعب الجنوب المقيم على أرضه منذ آلاف السنين تطلع الى مشروع الوحدة على أساس اتفاقية شراكة مع شعب الجمهورية العربية اليمنية وهو في هذه الحالة لم يبع أرضه وثرواته ومؤسساته ولم يرهنها لأحد بل كان دافعه للوحدة هو الإخاء العربي والإسلامي والقومي ولكن هذه الوحدة ضربت في الصميم بإعلان الحرب في 1994م من قبل سلطات صنعاء.
إن الوحدة التي قامت بين الدولتين في الشمال والجنوب لم تكن قائمة على أسس وقواعد القانون الدولي والمواثيق الدولية كما أن اتفاقية الوحدة المبرمة كانت بين دولتين ذات سيادة وأعضاء في العديد من الهيئات والمنظمات الدولية والعربية ولم تشرك أي من هذه الهيئات وتحديداً منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في التوقيع على هذه الاتفاقية ولو حتى كشهود ولم تنشر تلك الاتفاقية أو تودع لدى الهيئات الدولية ولا يعلم الشعب في الجنوب والشمال عن هذه الاتفاقية شيئاً سوى ما تسرب بأنها من صفحة ونصف الصفحة وهي مساحة لا تكفي حتى لعقد تأجير محل.
المحتوى السياسي:
اعتمدت مراكز القوى في صنعاء وسلطة الحرب الأساليب العسكرية والأمنية المختلفة لإحكام سيطرتها على جغرافيا الجنوب لتكريس الفيد والنهب المستمر على مقدراته وثرواته، مستخدمة مختلف الأساليب والسبل لاستدعاء جراحات وخلافات الماضي بهدف تفكيك البنية الاجتماعية والسياسية، فاتبعت سياسة التعاقدات الانتقائية لضمان التمثيل الشكلي للجنوب وإفراغه من محتواه كمؤسسات دولة قامت على النظام والقانون.
أحدثت حرب صيف 1994م تصدعات عميقة في جدار الوحدة، ومما زاد الأمر سوءاً الممارسات التي أعقبت الحرب وانفراد السلطة في صنعاء بحكم دولة ما بعد 94م، كما أنها لم تقم بحل المشاكل الناجمة عن الحرب، بل إنها استعذبت نتائجها المأساوية ووظفتها لتكريس سياسة النهب والإقصاء والاستبعاد والتسلط في حين يؤكدمواطنوالجنوب أن السلطة الى جانب تسريح عشرات الألاف من المدنيين والعسكريين عقب الحرب الأهلية في 1994م، قد أطلقت يد الفاسدين والنافذين لنهب أراضي الجنوب وبيع مؤسساته العامة إلى المقربين، إلا أن قرار تسريح عشرات آلاف من العسكرين والمدنيين دفعهم لان يطلقوا شرارة (الحراك الجنوبي).
طمس هوية وثقافة الجنوب
يقول عباس محمود العقاد " إذا أردت أن تدمر أمة فأبدأ أولا بثقافتها ". ولما كانت سلطة صنعاء تعرف جيداً أن الجنوب هوية وثقافة وكيان سياسي وقانوني، تاريخي وجغرافي، ضارب أعماقه في جذور التاريخ. عملت السلطة، على السعي جاهدة لكل ما من شأنه طمس الهوية الثقافية للجنوب وتاريخه السياسي، لمصلحة المنتصر بمفهوم أن الجنوب مجرد فرع للشمال، بل تحويل التاريخ السياسي والثقافي والتراث الكفاحي الجنوبي إلى فيد صيُغ وفقا لثقافة المنتصر في إطار من التضليل لخلق هوية وطنية جديدة زائفة يكون فيها الولاء للنظام في صنعاء.
يؤكد الباحث أ. قادري أحمد حيدر أن قوى الحرب : ( حرمت شعب الجنوب من ثروته الوطنية وتجويعه وإفقاره بعد تحويل ثروته الوطنية والإجتماعيه والتاريخية إلى غنيمة حرب, وفيد, للمتنفذين العسكريين والقبليين, و الجهاديين الإسلامويين, وكان أكثرها قسوة ومرارة على العقل والقلب والوجدان, تدمير وإهانة تراثه الثقافي والإجتماعي والوطني, وتحقير رموزه السياسية والوطنية التاريخية,وإزالة معالمه الثقافيه, و الإجتماعية والوطنية المجسدة لشخصيتهم ولمعنى وجودهم الإجتماعي والوطني, في عملية تدمير وتخريب واسعين, وبصورة ممنهجة ومنظمة من تدمير للذات الوطنية والإجتماعية الجنوبية لم يعرفها أبناء الجنوب حتى في ظل الإستعمار).
تدمير البنية المؤسسية والبشرية للجنوب
امتلك الجنوب مؤسسة عسكرية وأمنية مؤهلة تأهيلا عالياً وتدريباً احترافياً بشهادة المراكز الاستراتيجية العسكرية العالمية وكان من أفضل جيوش المنطقة حينها حيث كان الاتحاد السوفيتي سابقاً وبلدان حلف وارسو وفي إطار بروتوكولات التعاون العسكري يجري تدريب وتأهيل كل مكونات جيش الجنوب في بلدانها.
هذه المؤسسة التي ساهمت في ميزان معادلة الأمن القومي والدولي في المنطقة كانت الهدف الرئيسي والاساسي لنظام مراكز القوى الثلاث في صنعاء حيث تم تصفيتها اثناء وبعد حرب 1994م.
وتعرضت منشآت القطاع العام والتعاوني الى النهب والتخريب حيث تم:
-1 نهب وتخريب 255 مرفقاً حكومياً، كان يعمل فيها 25341 موظفا.
-2 نهب وتخريب 333 مؤسسة قطاع عام لها 859 فرعا، تمتلك 1,192 منشأة منها 1,088 منشأة كانت عاملة في ديسمبر 1994م، وكان يعمل فيها 37,279 عاملا.
-3 نهب وتخريب 266 تعاونية لها 501 فرع، تمتلك 767 منشأة. كان عدد المنشآت العاملة منها في ديسمبر 1994م، 709 منشآت، يعمل فيها 3,839 عاملا.
أغلقت دواوين الوزارات في عدن، أما مكاتب فروع الوزارات فلا تستطيع شراء القلم الرصاص بدون العودة الى المركز في صنعاء.
وقد أسهمت هذه السياسات التمييزية الشديدة في تعطيل مصالح التجار وانتشار الفساد بصورة غير موجودة في مناطق اخرى في اليمن.
وقامت الدولة وبشكل حثيث وباستخدام الوزارات ومكتب رئيس الوزراء بتغيير الوكلاء الجنوبيين للعديد من الشركات الى وكلاء شماليين مباشرة بعد حرب 1994م حتى أن وكلاء توزيع الصحف والمجلات الدولية الجنوبيين تم ارسال خطابات رسمية بتحويل وكالاتهم الى الناشرين.
القتل والإقصاء:
منذ إنتهاء الحرب بين الجمهورية العربية اليمنية (اليمن الشمالي) وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (اليمن الجنوبي) في 7 يوليو 1994م، يشهد اليمن الجنوبي تصعيداً غير مسبوق في انتهاكات حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني والعنصرية الممنهجة، والتي ترتكب من جانب القوات العسكرية والأمنية اليمنية والمليشيات المسلحة التابعة لنظام صنعاء المنتصرة في حرب 1994م.
نهب ثروات ومقدرات الجنوب
إن مصالح مراكز القوى مصدرها الرئيسي ثروات الجنوب وتحديدا من قطاعات النفط... وذلك من خلال تقاسم الثروات بأوجه عدة... شركات النافذون لبيع النفط ووكالات تمنح من خلالها الشركات المنتجة نسبة من الدخل لشركات أخرى يملكها نافذون.
مثال على ذلك وليس الحصر شركات الإنتاج النفطي لقطاعات نفطية وكلائها من المتنفذين الشماليين (قطاع شركة كالفالي وتوتال وأو.إم.فيو كي أن أو سي وكندیان نكسن ودوف إنرجي ليمتد...الخ) وشركات خدمات نفطية يمتلكها نافذون وشيوخ قبائل شماليين مثل شركةالحاشدي وشركة الحثيلي وشركة المازو شركة شلبمرجروشركةأركادياو شركة MIو شركة الكون وشركة جريفن وشركة تنمية ووكالات شركات خدمية ومقاولات من الباطن وكثير من الشركات الأخرى للمتنفذين في الدولة وكلهم من المحافظات الشمالية، وتمنح عقود بإجراءات غير سليمة، غالبا بمقابل عدم محاسبة الشركات المنتجة للنفط المالكة لحق الامتياز على الميزانيات المبالغ فيها والعمالة الأجنبية وإضرار البيئة وأمور كثيرة ساهمت في تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الجنوب.